نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني على هامش مؤتمر المحللين للنصف الأول من العام 2023

البحر: واصلنا الأداء التشغيلي القوي وحققنا أعلى أرباح فصلية في تاريخنا

نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر

البنك الوطني حقق أعلى أرباح فصلية في تاريخه

نعمل على ترسيخ شبكة قوية لعملائنا في الأسواق الكبرى وتنمية أنشطة أعمالنا في أسواقنا الرئيسية

تركيزنا ينصب باستمرار على خلق قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهمينا

نتطلع إلى مواصلة الاستثمار بقوة في التكنولوجيا والمنصات الرقمية وتوسيع نطاقها على مستوى المجموعة

نجحنا في الحفاظ على مكانتنا كأفضل بنك بين مختلف شرائح العملاء والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية

رونغي : أداؤنا الجيد بفضل قوة الميزانية العمومية ومستويات السيولة المريحة ومتانة قاعدة رأس المال

أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر، أن نمو أرباح البنك في النصف الأول من العام 2023 يعود إلى ارتفاع الإيرادات من الأنشطة الرئيسية حيث استمرت اتجاهات الربحية القوية لكل من الأداء على أساس ربع سنوي ومنذ بداية العام الحالي.

وأوضحت البحر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج النصف الأول من العام 2023، أن مجموعة بنك الكويت الوطني نجحت في الحفاظ على اتجاهات قوية للغاية من الناحية التشغيلية، حيث نمت الإيرادات بمستويات تجاوزت معدل نمو النفقات التشغيلية، حيث حقق البنك نمواً قوياً للغاية في الإيرادات قبل استقطاع المخصصات والضرائب والذي وصل إلى 359.2 مليون دينار كويتي، أي نمو بلغت نسبته 23.1% على أساس سنوي، حيث أدى الأداء التشغيلي القوي لبنك الكويت الوطني إلى تحقيقه أعلى أرباح ربع سنوية في تاريخه.

أضافت أن توزيع أرباح نقدية نصف سنوية للمرة الثانية يعكس متانة القواعد الرأسمالية للبنك والثقة في قوة مركزه المالي، مشيرة إلى أن تركيز البنك ينصب بصفة رئيسية على خلق قيمة لمساهميه كما يتضح من التحسن المستمر لمعدلات الربحية، إذ بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.53% والعائد على متوسط حقوق المساهمين 15.2%.

الركائز الاستراتيجية

وأشارت البحر إلى أن البنك يواصل تنفيذ ركائزه الاستراتيجية الجوهرية والتي تركز على التنويع والحفاظ على حصته السوقية. كما احتفظ بمركز تنافسي قوي في السوق المحلية ونجح في الحفاظ على مكانته كالبنك المفضل سواء للعملاء من الأفراد أو ذوي الملاءة المالية العالية أو الشركات أو المؤسسات المحلية والأجنبية.

وأكدت البحر على أنه وعلى الصعيد الدولي، يركز الوطني على ترسيخ شبكة قوية لعملائه في الأسواق الرئيسية الكبرى، والعمل على تنمية أنشطة الأعمال في عدد من الأسواق التي تشمل مصر والإمارات والسعودية، مع تعزيز مكانة المجموعة ودورها الريادي على المستوى الإقليمي في مجال إدارة الثروات.

الاستثمار في التكنولوجيا

وقالت البحر: "نتطلع لمواصلة الاستثمار في التكنولوجيا والمنصات الرقمية وتوسيع نطاقها على مستوى المجموعة. وسوف يساهم ذلك على العمل بشكل أكثر كفاءة والنمو في المجالات المختلفة والأسواق الرئيسية، من أجل تحقيق تطلعات كافة أصحاب المصالح. هذا إلى جانب التركيز بشكل كبير على الابتكار كمحرك رئيسي للنمو في المستقبل".

وأوضحت أن البنك يواصل دمج المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أعمال البنك وثقافته وعملياته، والقيام بدور فعال في تسريع وتيرة التحسين المستمر للسياسات والإفصاحات التي تصدر فيما يتعلق بأمور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان مستقبل أكثر استدامة.

وبينت أن استراتيجية البنك للاستدامة التي تم تحديثها مؤخراً، تستند إلى أربع ركائز أساسية تقوم عليها وهي تحديداً: الخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا، والحوكمة من أجل المرونة. كما نعتبر مسيرتنا المستمرة في مجال الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من تحسين أداء الأعمال وزيادة تأثيرنا الإيجابي في العالم.

وأشارت البحر إلى أن الوطني أصدر مؤخراً تقرير الاستدامة للعام 2022، والذي يركز على هذه الركائز الأربعة التي تقوم عليها استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. مؤكدة على أن البنك قام وللمرة الأولى بإجراء عمليات التدقيق الخارجي لبيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. هذا إلى جانب حصول البنك على تدقيق مستقل لمواءمة تقريره مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

وحول التوقعات بحدوث انتعاش اقتصادي خلال العام 2024، ومدى استفادة البنك بشكل أكبر من نظرائه من أي من العوامل الرئيسية المحركة للنمو، أشارت البحر إلى أن الحكومة قدمت خطة السنوات الأربع إلى البرلمان، والتي تتضمن 5 محاور أساسية وهي ضمان استقرار المالية العامة، والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والرفاهية المستدامة والحكومة المنتجة.

وأوضحت أن هذا الأمر سيخلق فرصًا للبنوك للمشاركة في المشاريع الضخمة، من خلال تمويل المشاريع والتي يملك البنك خبرة كبيرة فيها، حيث لديه مجموعة متخصصة تتعامل مع جميع نماذج المشاريع مثل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع بنظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) وغيرها. لذلك، بالتأكيد سيستفيد كثيرًا من هذه الخطة الطموحة المقدمة من الحكومة.

استقرار البيئة التشغيلية

من جانبه أكد المدير المالي للمجموعة سوجيت رونغي أن أرباح النصف الأول تعكس قوة الأداء التشغيلي للمجموعة ويؤكد النمو المستمر لأنشطة أعمالنا.

واكد على أنه ساهم في تعزيز أداء البنك خلال النصف الأول من العام 2023 عدة عوامل من ضمنها الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، وتحسن الأداء التشغيلي، هذا إلى جانب قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وأشار إلى أن البنك استفاد من ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة في الكويت خلال النصف الأول من العام 2023، في غضون ذلك بدأت الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى في الانحسار ومع ذلك ما تزال مخاطر الدخول في حالة من الركود الاقتصادي قائمة، إلا أن هناك تفاؤلاً حذراً بأن البيئة التشغيلية ستظل مستقرة بصفة عامة خلال الأرباع القادمة.

التقرير الأسبوعي الذي بصدره البنك الوطني حول «أسواق النقد» تناول عددا من الموضوعات والملفات البارزة

الدولار أنهى تداولات الأسبوع بأداء قوي مقابل العملات الرئيسية الأخرى

في عدده الأخير، تناول التقرير الأسبوعي الذي بصدره البنك الوطني، حول أسواق النقد، عددا من الموضوعات والملفات، أبرزها : مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع بأداء قوي مقابل نظرائه من العملات الرئيسية الأخرى، وتراجع مؤشر ظروف العمل العامة في الولايات المتحدة، والقراءة الشهرية الأخيرة لمبيعات التجزئة، طلبات الحصول على إعانة البطالة والإسكان بأمريكا، إضافة إلى استعراض ملامح الأوضاع المالية الاقتصادية في بعض الدول الأوروبية الآسيوية وأستراليا.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير..

أنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع بأداء قوي مقابل نظرائه من العملات الرئيسية الأخرى، مرتفعاً إلى 101.071، بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال الأسبوع عند 99.589. وتحسن أداء الدولار الأمريكي مقابل اليورو، لينخفض اليورو وينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.1123 ، بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في سبعة عشر شهراً عند 1.1275. وبالمثل، ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني، الذي تراجع لينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.2855. وكان الدولار الأسترالي أيضاً ضحية لارتفاع الدولار الأمريكي، إذ شهد تراجعاً حاداً يوم الجمعة، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 0.6727. من جهة أخرى، واصل الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني رحلة صعوده إلى 141.79 يوم الجمعة، بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال الأسبوع عند مستوى 137.69.

الولايات المتحدة الأمريكية

مؤشر إمباير ستيت للصناعة:

كشفت البيانات الصادرة مؤخراً عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عن تراجع مؤشر ظروف العمل العامة من 6.6 نقطة الشهر الماضي إلى 1.1 نقطة. وعلى الرغم من هذا التراجع الملحوظ، إلا أن المؤشر سجل أداءً ايجابياً، خاصة عند الأخذ في الاعتبار توقعات الاقتصاديين التي أشارت إلى إمكانية وصول القراءة الأخيرة إلى 3.5- نقطة، وحقيقة أن أي قراءة أعلى من الصفر لا تزال تشير إلى النمو. كما تراجعت مؤشرات الأسعار التي دفعها واستلمها المصنعون في ولاية نيويورك بشكل كبير إلى مستويات لم نشهدها منذ منتصف العام 2020، مما يشير إلى أن التضخم بدأ يتباطأ بالفعل.

مبيعات التجزئة

كشفت القراءة الشهرية الأخيرة لمبيعات التجزئة عن تسجيل ارتفاع بنسبة 0.2 % في يونيو، أي بمعدل أقل من الزيادة المتوقعة بنسبة 0.5 % والتي كانت ستطابق قراءة الشهر السابق. وكان هذا هو الشهر الثالث على التوالي الذي يشهد نمو إنفاق تجار التجزئة في الولايات المتحدة، مما يعكس مرونة كبيرة للمستهلك الأمريكي. وفي الوقت ذاته، انخفض إنفاق المتاجر الكبرى بنسبة 2.4 %، بينما ارتفعت مبيعات الأثاث بنسبة 1.4 %. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، يبدو أن المستهلكين الأمريكيين لم تتباطأ وتيرة انفاقهم، مما يضعف موقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي فيما يتعلق بمعركته ضد التضخم.

طلبات الحصول على إعانة البطالة والإسكان

في ظل مواصلة الاحتياطي الفيدرالي مواجهة ظروف قوة سوق العمل في الولايات المتحدة، كشفت القراءة الأخيرة أن سوق العمل لا يزال قوياً، مما يبرر جهود الاحتياطي الفيدرالي لزيادة أسعار الفائدة بشكل أكبر. إذ انخفض عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات جديدة للحصول على إعانات البطالة إلى 228 ألف طلب مقابل 237 ألف طلب في السابق، وهي أقل من التوقعات التي أشارت إلى وصولها إلى 239 ألف طلب، وصولا إلى أدنى المستويات المسجلة في شهرين. وفي ذات الوقت، ما يزال قطاعي الإسكان والتصنيع يتعرضان لعقبات كبيرة، إذ انخفضت مبيعات المنازل القائمة إلى 4.16 مليون وحدة سنوياً، والذي يعتبر مستوى منخفض لم نشهده منذ يناير. في حين بلغ حجم المباني السكنية الجديدة التي بدأ تشييدها 1.43 مليون مسكن جديد، فيما يعد أقل بقليل من 1.48 مليون المتوقعة، وأقل بكثير من 1.56 مليون مسكن المسجلة الشهر السابق.

بيانات "الاحتياطي الفيدرالي" كشفت عن تراجع مؤشر ظروف العمل العامة في الولايات المتحدة

البيانات الصادرة عن «الاحتياطي الفيدرالي» في نيويورك كشفت عن تراجع مؤشر ظروف العمل العامة من 6.6 نقطة الشهر الماضي إلى 1.1 نقطة

مبيعات التجزئة سجلت ارتفاعا بنسبة 0.2 % في يونيو بمعدل أقل من الزيادة المتوقعة بنسبة 0.5 %

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين على أساس ربع سنوي يشير إلى التباطؤ الاقتصادي

كندا

تباطؤ التضخم في شهر يونيو

انخفض معدل التضخم السنوي في كندا إلى النطاق المستهدف لأول مرة منذ أكثر من عامين، إذ وصلت قراءته إلى 2.8 % مقابل توقعات بوصوله إلى 3.0 % والمعدل السابق البالغ 3.4 %. أما على أساس شهري، تمثل هذه البيانات زيادة بنسبة 0.1 % مقارنة بالتوقعات التي أشارت إلى وصوله إلى 0.3 %. وكانت آخر مرة جاءت فيها قراءات التضخم السنوية أقل من 3 % في مارس 2021. ووصفت وزيرة المالية كريستيا فريلاند الوصول إلى النطاق المستهدف بأنه "لحظة هامة" من شأنها أن "توفر الكثير من الراحة للكنديين". وعلى الرغم من ذلك، ما زال معدل التضخم الأساسي ثابتاً، إذ يتراوح بين 3.5% و4.0%. وبلغت القراءة السنوية للمعدل الأساسي لمدة ثلاثة أشهر 3.6 %. وتتوقع الأسواق إمكانية توقف بنك كندا مؤقتاً عن رفع سعر الفائدة في اجتماع السياسة النقدية القادم بنسبة 80 %.

المملكة المتحدة

تباطؤ أكبر من المتوقع لوتيرة التضخم

تباطأ معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 7.9 % مقابل 8.7 % في السابق، وجاء أقل من توقعات السوق البالغة 8.2 %. أما على أساس شهري، تمثل هذه القراءة نمواً بنسبة 0.1 % مقارنة بالتوقعات البالغة 0.4 %. وانخفض معدل التضخم الأساسي إلى 6.9 % مقابل 7.1 % في السابق. وتعتبر تلك القراءات من المؤشرات الجيدة في ظل احتفاظ المملكة المتحدة بمركزها ضمن أعلى الدول من حيث معدلات التضخم مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى. وبعد صدور تلك البيانات، تغيرت توقعات السوق بشأن رفع بنك إنجلترا لسعر الفائدة من 50 نقطة أساس إلى إمكانية رفعها بمقدار 25 نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، انخفض الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي، ووصل في آخر تداولاته إلى مستوى 1.2855.

آسيا والمحيط الهادئ

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين على أساس ربع سنوي يشير إلى التباطؤ الاقتصادي

في ظل إصدار الصين لسلسلة من البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال بعد التعافي من تدابير الإغلاق المتعلقة بسياسات صفر كوفيد، ساهم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي في تعزيز المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي المحتمل. حيث بلغت قراءة الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 6.3 %، أي أقل بكثير من التوقعات التي اشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 7.1 %. كما يمثل هذا الرقم نمواً بنسبة 0.8 % على أساس ربع سنوي مقابل 2.2 % في السابق. بالإضافة إلى ذلك، وصلت البطالة بين الشباب إلى مستويات جديدة، إذ بلغت 21.3 % للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 عاما. وعلى الرغم من ذلك، جاءت بيانات الإنتاج الصناعي أفضل من المتوقع، إذ ارتفع بنسبة 4.4 % مقابل 2.7 % المتوقعة. وكانت الحكومة الصينية قد اتخذت العديد من التدابير التحفيزية بعد التعافي الضعيف الذي شهده الاقتصاد في اعقاب رفع سياسات صفر كوفيد وما نتج عنها من تأثيرات سلبية انعكست على القطاع العقاري وانخفاض الصادرات. وصرح المتحدث باسم المكتب الوطني للإحصاء فو لينغوي أنه يتوقع أن تظل الاستثمارات العقارية منخفضة في النصف الثاني من العام، وأن بطالة الشباب ستواصل ارتفاعها حتى أغسطس. إلا أنه أعرب عن ثقته في أن الصين لا يزال بإمكانها تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق نموا بمعدل 5 % على أساس سنوي على الرغم من الرياح المعاكسة خلال الفترة القادمة.

سوق العمل في أستراليا

أشارت أحدث التغييرات التي طرأت على سوق العمل في أستراليا إلى إضافة 32.6 ألف وظيفة، أي أكثر من ضعف الزيادة المتوقعة البالغة 15.4 ألف وظيفة، كما تخطت التوقعات للشهر الثاني على التوالي. في المقابل، وصل معدل البطالة إلى 3.5 %، أي أفضل من الرقم المتوقع البالغ 3.6 %. وأشارت ميشيل بولوك، التي ستشغل منصب محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي قريباً، أن معدل البطالة يجب أن يرتفع إلى نحو 4.5 % حتى يكون له أي تأثير على التضخم، مما يعزز إمكانية قيام بنك الاحتياطي الأسترالي برفع سعر الفائدة مرة أخرى.